

اكثروا ان الاستثمار حاجة ملحة للعراق رجال أعمال: الروتين والقوانين المتضاربة معوقات أمام دخول المستثمرين



بغداد / المدى

قال رجال أعمال ان التعقيدات الإدارية والقوانين المتضاربة والتأخر في إيجار الأراضي ونقص التمويل هي المعوقات الرئيسية أمام الاستثمار في العراق وليست التغيرات أو المسلحين. وأضاف رجال أعمال أعمال عراقيون على هامش مؤتمر عن الاستثمار عقد مؤخرا في بغداد من أنهم ينتظرون طويلا للحصول على الموافقات ويواجهون متاعب في استئجار الأراضي ولا يستطيعون الاقتراض للاستثمار.

وقال محمد حسون طه الذي يستثمر في مشروعات صناعية وسياحية لروبيرت «الحكومة تحتاج إلى ثورة في هذه الإجراءات أو تلقي بها ببساطة في سلة المهملات».

«المنح ليس صالحا للاستثمار في العراق. وأعتقد أن القوانين والإجراءات تعود إلى زمن الحرب العالمية الأولى» مشيرا إلى ان العراق كان يأمل في جذب استثمارات كبيرة بعد التغيير الذي حدث في العراق عام 2003 لكن تصاعد التمرد والصراع الطائفي أدى إلى تراجع العديد من المستثمرين وأعاقت أنشطة الأعمال المحلية.

ومع وصول العنف إلى أدنى مستوياته منذ 2003 تشتتت حاجة البلاد إلى جذب الاستثمارات لإعادة بناء الطرق وشبكات الكهرباء والصرف الصحي. وأدى انهيار أسعار النفط إلى إضعاف ميزانية العراق. وتشكلت صناديق البترول ما يزيد على 95 في المئة من عائدات الحكومة العراقية.

وقال طه ان لديه مشروعا استثماريا في السياحة الدينية تصل قيمته إلى 300 مليون دولار واستغرق الأمر خمسة أشهر في التتبع بين المسؤولين في مختلف الوزارات لجرد الحصول على

رخصة التشغيل. وتنتشر السياحة الدينية بشكل ضخم في العراق مع قدوم الآلاف من الزوار شهريا من إيران والبحرين ودول أخرى لزيارة العتبات المقدسة والمساجد في النجف وكربلاء وسامراء. وقال جانبه قال سامي الاعرجي رئيس

الهيئة الوطنية للاستثمار لروبيرت ان المسؤولين يدرسون ادخال تعديلات على قوانين ما قبل 2003 التي تتعارض مع قانون الاستثمار لعام 2006 والتي تشكل عائقا أمام تخصيص الأراضي للاستثمار. وقال فرهاد علاء الدين وهو رجل

أعمال كردي متخصص في الاسكان «تخصيص الأراضي يمكن أن يستغرق وقتا طويلا. ولدي مشروع لبناء 120 فيلا وانتظرت ثلاثة أشهر للحصول على تخصيص للأرض ولم يحدث شيء حتى الآن ولا نستطيع أن نضع وقتنا في الانتظار».

وزير الكهرباء المصري يؤكد سعي بلاده إلى التعاون الكامل لإعادة إعمار العراق

المدى / وكالات

أكد وزير الكهرباء والطاقة المصري حسن يونس سعي بلاده إلى التعاون الكامل لإعادة إعمار العراق ودعم التوجه العراقي نحو التنمية من خلال تنفيذ البرامج التدريبية للكوادر العراقية. وأعرب يونس خلال اجتماعه مؤخرا مع وفد عراقي رفيع المستوى برئاسة مستشار وزير

الكهرباء الدكتور عادل المهدي عن استعداد الشركات المصرية العاملة في مجال الكهرباء لدخول الأسواق العراقية لتوريد الممات والمعدات الكهربائية اللازمة لإعادة إعمار الشبكة العراقية. وأشار يونس في تصريح صحفي عقب اللقاء بحسب (كونا) إلى انه جرى بحث سبل دعم التعاون الثنائي بين البلدين والتعرف على

الإمكانات المصرية لمساعدة العراق في إنشاء منظومة كهربائية على أرضه. وأوضح أنه سبق أن تم الاتفاق على وضع الأولوية للتعاون بين قطاعي الكهرباء بالبلدين لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء العراقي وأعداد وتنفيذ البرامج التدريبية للكوادر البشرية العراقية في مجال الإدارة إضافة إلى المساعدة

في الاستفادة من مصادرها الطاقات المتجددة المتاحة على أرضه والتي لدى قطاع الكهرباء المصري خبرة واسعة فيها. ومن جانبه أكد مستشار وزير الكهرباء العراقي الدكتور عادل مهدي أن بلاده تسعى إلى الاستفادة من الخبرات والإمكانات المصرية في بناء شبكات الكهرباء مبينا أن المجال مفتوح أمام الشركات المصرية للمساهمة الفعالة في مشروعاته. وأشار إلى حاجته الماسة إلى الخبرات المصرية وخاصة في إعادة هيكلة قطاع الكهرباء بالعراق ومراجعة خططه في التوليد والنقل والتوزيع للاستفادة من التجربة المصرية في ذلك المجال وكذلك في مجال الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الأداء وترشيد الاستهلاك.

الثروة الخرسانية

محمد شريف أبو ميسم

في تقرير صحفي أجراه أحد زملاء ، ظهر ان الكلف العالية للقطع الكونكريتية التي غصت بها شوارع العاصمة بغداد وشوارع المدن والمحافظات الأخرى كان يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة جدا في حل مشكلة السكن .. ونحن هنا لا نريد أن نقلل من دور هذه القطع الكونكريتية بوصفها - ضرورة ظرفية - أملت لها التداعيات الأمنية على خطة فرض القانون التي حققت نتائج ملموسة ، ولكننا نود أن نلفت الانتباه إلى أن السرعة والإمكانات البشرية والمادية التي تم تنفيذ إغلاق الشوارع بها في المناطق والأحياء بقطع كونكريتية مختلفة القياسات والتصاميم وبعاد هائلة ، كانت عالية جدا وتنبئ بوجود إمكانات كبيرة لو سخرت في تنفيذ الخطط التي توصي بها الدراسات والبحوث التي عادة ما ي طرحها المعنويون لمعالجة مشكلة السكن - إذا ما توفرت الهممة التي صاحبت العمل بإنتاج

القطع الكونكريتية - فإنها ستساهم مساهمة كبيرة في معالجة هذه الإشكالية .. والأمر المميز هنا ، هو السرعة في التنفيذ -

صحيح ان أعداد القطع الكونكريتية لا يستوجب أكثر من أعداد القوالب وتحضير الحديد ثم ربطه وإملائه بالخرسانة - إلا ان هذه التفاصيل تشكل جانبا مهما من عمليات البناء بجانب توفير البنية التحتية في مواقع المشاريع المقترحة فهل بالإمكان أن تسخر ذات الإمكانيات في معالجة عمليات البناء التي ينتظرها البلاد .. والسؤال الذي يطرحه الجمهور وباستمرار يتعلق بجدوى وجود هذه القطع الخرسانية بعد الاستقرار الأمني ؟ وكيف لنا أن

نستثمر هذه القطع الخرسانية في المشاريع الاقتصادية ، فهل من المعقول أن تهدر الأموال الكبيرة التي انقفت عليها - بعد زوال شبح الإرهاب بشكل كلي - وهل هناك إمكانية لتشجيع الباحثين في الجامعات والمراكز البحثية الأخرى في البحث عن مشاريع الواقعية التي يمكن أن تستخدم فيها هذه القطع الخرسانية ؟ .. أحدهم اقترح علينا الكتابة عن إمكانية استخدام هذه القطع الخرسانية في مشاريع الزراعة بشكل عام .. في حين يرى البعض ان هذه

المشاريع الزراعية يمكن استخدامها في إقامة الأحياء السكنية التي تضم الورش الصناعية الصغيرة .. وما بين هذا وذاك فإن هناك إمكانية لاستثمار هذه الثروة الخرسانية (في مشاريع يمكن أن تشيّر لها أصابع المتخصصين .. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الجهات المعنية بأمر هذه (الغاية الخرسانية) والمراكز البحثية في الجامعات إلى الالتفات لهذه الثروة التي تقدر لكلف الإجمالية لها بنحو (140) مليار دينار بغية إيجاد المخرج الواقعية لاستثمارها بدلا من هدرها بجانب ما ستشكله من عبء إضافي على البيئة .

أحدهم اقترح علينا الكتابة عن إمكانية استخدام هذه القطع الخرسانية في مشاريع الزراعة بشكل عام .. في حين يرى البعض ان هذه المشاريع الزراعية يمكن استخدامها في إقامة الأحياء السكنية التي تضم الورش الصناعية الصغيرة .. وما بين هذا وذاك فإن هناك إمكانية لاستثمار هذه الثروة الخرسانية (في مشاريع يمكن أن تشيّر لها أصابع المتخصصين .. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الجهات المعنية بأمر هذه (الغاية الخرسانية) والمراكز البحثية في الجامعات إلى الالتفات لهذه الثروة التي تقدر لكلف الإجمالية لها بنحو (140) مليار دينار بغية إيجاد المخرج الواقعية لاستثمارها بدلا من هدرها بجانب ما ستشكله من عبء إضافي على البيئة .

أحدهم اقترح علينا الكتابة عن إمكانية استخدام هذه القطع الخرسانية في مشاريع الزراعة بشكل عام .. في حين يرى البعض ان هذه المشاريع الزراعية يمكن استخدامها في إقامة الأحياء السكنية التي تضم الورش الصناعية الصغيرة .. وما بين هذا وذاك فإن هناك إمكانية لاستثمار هذه الثروة الخرسانية (في مشاريع يمكن أن تشيّر لها أصابع المتخصصين .. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الجهات المعنية بأمر هذه (الغاية الخرسانية) والمراكز البحثية في الجامعات إلى الالتفات لهذه الثروة التي تقدر لكلف الإجمالية لها بنحو (140) مليار دينار بغية إيجاد المخرج الواقعية لاستثمارها بدلا من هدرها بجانب ما ستشكله من عبء إضافي على البيئة .

الصناعة تدعو أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار

بغداد/ المدى

دعت وزارة الصناعة عبر القطاع المختلط أصحاب رؤوس الأموال العراقيين بضرورة توجيه استثماراتهم إلى داخل العراق. وأشار بيان للوزارة إلى «ما يمثله من سوق واعدة تتمتع بقدرة استيعابية تمتد وفي الأقل لعشرين عاما قادمة مع ما يتمتع به العراق من ثروة نفطية هائلة». وقال البيان ان «العراق يتجه نحو سن قوانين تحمي المنتج المحلي وحماية المستهلك وقانون المنافسة لتمثل دعما قويا لشركات القطاع المختلط التي أخذت تنهض من جديد على الرغم من ظروف الإقراض الصعبة والمنافسة غير العادلة». وأشار إلى ان قيمة الأسهم في تلك الشركات

أخذت بالصعود بشكل مطرد موضحا أن ذلك يعكس ظاهرة صحية ليس فقط للشركات المعنية. بل كذلك للمستثمرين الجدد. وأكد أن مؤشر حركة الأسهم لسوق بغداد لأوراق المالية يثبت صحة ذلك حيث تضاعفت أرقام بعض أسهم الشركات بعد تحسن الظروف الأمني.

أخذت بالصعود بشكل مطرد موضحا أن ذلك يعكس ظاهرة صحية ليس فقط للشركات المعنية. بل كذلك للمستثمرين الجدد. وأكد أن مؤشر حركة الأسهم لسوق بغداد لأوراق المالية يثبت صحة ذلك حيث تضاعفت أرقام بعض أسهم الشركات بعد تحسن الظروف الأمني.

سوق العراق للأوراق المالية تشهد إنخفاضا في حركة أسهمها التداولية

من حيث عدد الأسهم المتداولة (80,9٪) وحجم التداول بنسبة (68,6٪) وجاء قطاع الصناعة ثانيًا من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة (15,2٪) مشيرًا إلى ان قطاع الفنادق حل ثانيًا من حيث حجم التداول بنسبة (15٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية . وقد تميزت الجلسة بالارتفاع المؤشر القياسي للقطاعات المصرف بنسبة (20,352٪) والصناعة بنسبة (20,777٪) والفنادق بنسبة (20,380٪) والزراعة بنسبة (20,013٪) واستقر المؤشر

القياسي لقطاع التأمين على نفس معدل تقاطعه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعي الاستثمار بنسبة (20,01٪) ولقت البيان إلى ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة (3,529٪) عندما انقل على (191,225) نقطة. اما العقود المنفذة لغير العراقيين فقد تم تنفيذ خمسة عقود على أسهم شركات قطاعي الخدمات والصناعة تجاوز عدد الأسهم المتداولة لها (9) مليون سهم بقيمة تجاوزت (25) ملايين دينار وعليه ومن مجموع (91) شركة مدرجة

التي غصت بها شوارع العاصمة بغداد وشوارع المدن والمحافظات الأخرى كان يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة جدا في حل مشكلة السكن .. ونحن هنا لا نريد أن نقلل من دور هذه القطع الكونكريتية بوصفها - ضرورة ظرفية - أملت لها التداعيات الأمنية على خطة فرض القانون التي حققت نتائج ملموسة ، ولكننا نود أن نلفت الانتباه إلى أن السرعة والإمكانات البشرية والمادية التي تم تنفيذ إغلاق الشوارع بها في المناطق والأحياء بقطع كونكريتية مختلفة القياسات والتصاميم وبعاد هائلة ، كانت عالية جدا وتنبئ بوجود إمكانات كبيرة لو سخرت في تنفيذ الخطط التي توصي بها الدراسات والبحوث التي عادة ما ي طرحها المعنويون لمعالجة مشكلة السكن - إذا ما توفرت الهممة التي صاحبت العمل بإنتاج القطع الكونكريتية - فإنها ستساهم مساهمة كبيرة في معالجة هذه الإشكالية .. والأمر المميز هنا ، هو السرعة في التنفيذ - صحيح ان أعداد القطع الكونكريتية لا يستوجب أكثر من أعداد القوالب وتحضير الحديد ثم ربطه وإملائه بالخرسانة - إلا ان هذه التفاصيل تشكل جانبا مهما من عمليات البناء بجانب توفير البنية التحتية في مواقع المشاريع المقترحة فهل بالإمكان أن تسخر ذات الإمكانيات في معالجة عمليات البناء التي ينتظرها البلاد .. والسؤال الذي يطرحه الجمهور وباستمرار يتعلق بجدوى وجود هذه القطع الخرسانية بعد الاستقرار الأمني ؟ وكيف لنا أن نستثمر هذه القطع الخرسانية في المشاريع الاقتصادية ، فهل من المعقول أن تهدر الأموال الكبيرة التي انقفت عليها - بعد زوال شبح الإرهاب بشكل كلي - وهل هناك إمكانية لتشجيع الباحثين في الجامعات والمراكز البحثية الأخرى في البحث عن مشاريع الواقعية التي يمكن أن تستخدم فيها هذه القطع الخرسانية ؟ .. أحدهم اقترح علينا الكتابة عن إمكانية استخدام هذه القطع الخرسانية في مشاريع الزراعة بشكل عام .. في حين يرى البعض ان هذه المشاريع الزراعية يمكن استخدامها في إقامة الأحياء السكنية التي تضم الورش الصناعية الصغيرة .. وما بين هذا وذاك فإن هناك إمكانية لاستثمار هذه الثروة الخرسانية (في مشاريع يمكن أن تشيّر لها أصابع المتخصصين .. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الجهات المعنية بأمر هذه (الغاية الخرسانية) والمراكز البحثية في الجامعات إلى الالتفات لهذه الثروة التي تقدر لكلف الإجمالية لها بنحو (140) مليار دينار بغية إيجاد المخرج الواقعية لاستثمارها بدلا من هدرها بجانب ما ستشكله من عبء إضافي على البيئة .

بمشاركة رجال أعمال عراقيين انطلاق فعاليات المنتدى الثاني لأصحاب الأعمال بالدول العربية وأمريكا الجنوبية

بغداد/ المدى

دعت وزارة الصناعة عبر القطاع المختلط أصحاب رؤوس الأموال العراقيين بضرورة توجيه استثماراتهم إلى داخل العراق. وأشار بيان للوزارة إلى «ما يمثله من سوق واعدة تتمتع بقدرة استيعابية تمتد وفي الأقل لعشرين عاما قادمة مع ما يتمتع به العراق من ثروة نفطية هائلة». وقال البيان ان «العراق يتجه نحو سن قوانين تحمي المنتج المحلي وحماية المستهلك وقانون المنافسة لتمثل دعما قويا لشركات القطاع المختلط التي أخذت تنهض من جديد على الرغم من ظروف الإقراض الصعبة والمنافسة غير العادلة». وأشار إلى ان قيمة الأسهم في تلك الشركات

أخذت بالصعود بشكل مطرد موضحا أن ذلك يعكس ظاهرة صحية ليس فقط للشركات المعنية. بل كذلك للمستثمرين الجدد. وأكد أن مؤشر حركة الأسهم لسوق بغداد لأوراق المالية يثبت صحة ذلك حيث تضاعفت أرقام بعض أسهم الشركات بعد تحسن الظروف الأمني.

سوق العراق للأوراق المالية تشهد إنخفاضا في حركة أسهمها التداولية

من حيث عدد الأسهم المتداولة (80,9٪) وحجم التداول بنسبة (68,6٪) وجاء قطاع الصناعة ثانيًا من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة (15,2٪) مشيرًا إلى ان قطاع الفنادق حل ثانيًا من حيث حجم التداول بنسبة (15٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية . وقد تميزت الجلسة بالارتفاع المؤشر القياسي للقطاعات المصرف بنسبة (20,352٪) والصناعة بنسبة (20,777٪) والفنادق بنسبة (20,380٪) والزراعة بنسبة (20,013٪) واستقر المؤشر

القياسي لقطاع التأمين على نفس معدل تقاطعه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعي الاستثمار بنسبة (20,01٪) ولقت البيان إلى ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة (3,529٪) عندما انقل على (191,225) نقطة. اما العقود المنفذة لغير العراقيين فقد تم تنفيذ خمسة عقود على أسهم شركات قطاعي الخدمات والصناعة تجاوز عدد الأسهم المتداولة لها (9) مليون سهم بقيمة تجاوزت (25) ملايين دينار وعليه ومن مجموع (91) شركة مدرجة

التي غصت بها شوارع العاصمة بغداد وشوارع المدن والمحافظات الأخرى كان يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة جدا في حل مشكلة السكن .. ونحن هنا لا نريد أن نقلل من دور هذه القطع الكونكريتية بوصفها - ضرورة ظرفية - أملت لها التداعيات الأمنية على خطة فرض القانون التي حققت نتائج ملموسة ، ولكننا نود أن نلفت الانتباه إلى أن السرعة والإمكانات البشرية والمادية التي تم تنفيذ إغلاق الشوارع بها في المناطق والأحياء بقطع كونكريتية مختلفة القياسات والتصاميم وبعاد هائلة ، كانت عالية جدا وتنبئ بوجود إمكانات كبيرة لو سخرت في تنفيذ الخطط التي توصي بها الدراسات والبحوث التي عادة ما ي طرحها المعنويون لمعالجة مشكلة السكن - إذا ما توفرت الهممة التي صاحبت العمل بإنتاج القطع الكونكريتية - فإنها ستساهم مساهمة كبيرة في معالجة هذه الإشكالية .. والأمر المميز هنا ، هو السرعة في التنفيذ - صحيح ان أعداد القطع الكونكريتية لا يستوجب أكثر من أعداد القوالب وتحضير الحديد ثم ربطه وإملائه بالخرسانة - إلا ان هذه التفاصيل تشكل جانبا مهما من عمليات البناء بجانب توفير البنية التحتية في مواقع المشاريع المقترحة فهل بالإمكان أن تسخر ذات الإمكانيات في معالجة عمليات البناء التي ينتظرها البلاد .. والسؤال الذي يطرحه الجمهور وباستمرار يتعلق بجدوى وجود هذه القطع الخرسانية بعد الاستقرار الأمني ؟ وكيف لنا أن نستثمر هذه القطع الخرسانية في المشاريع الاقتصادية ، فهل من المعقول أن تهدر الأموال الكبيرة التي انقفت عليها - بعد زوال شبح الإرهاب بشكل كلي - وهل هناك إمكانية لتشجيع الباحثين في الجامعات والمراكز البحثية الأخرى في البحث عن مشاريع الواقعية التي يمكن أن تستخدم فيها هذه القطع الخرسانية ؟ .. أحدهم اقترح علينا الكتابة عن إمكانية استخدام هذه القطع الخرسانية في مشاريع الزراعة بشكل عام .. في حين يرى البعض ان هذه المشاريع الزراعية يمكن استخدامها في إقامة الأحياء السكنية التي تضم الورش الصناعية الصغيرة .. وما بين هذا وذاك فإن هناك إمكانية لاستثمار هذه الثروة الخرسانية (في مشاريع يمكن أن تشيّر لها أصابع المتخصصين .. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الجهات المعنية بأمر هذه (الغاية الخرسانية) والمراكز البحثية في الجامعات إلى الالتفات لهذه الثروة التي تقدر لكلف الإجمالية لها بنحو (140) مليار دينار بغية إيجاد المخرج الواقعية لاستثمارها بدلا من هدرها بجانب ما ستشكله من عبء إضافي على البيئة .

بمشاركة رجال أعمال عراقيين انطلاق فعاليات المنتدى الثاني لأصحاب الأعمال بالدول العربية وأمريكا الجنوبية

بغداد/ المدى

دعت وزارة الصناعة عبر القطاع المختلط أصحاب رؤوس الأموال العراقيين بضرورة توجيه استثماراتهم إلى داخل العراق. وأشار بيان للوزارة إلى «ما يمثله من سوق واعدة تتمتع بقدرة استيعابية تمتد وفي الأقل لعشرين عاما قادمة مع ما يتمتع به العراق من ثروة نفطية هائلة». وقال البيان ان «العراق يتجه نحو سن قوانين تحمي المنتج المحلي وحماية المستهلك وقانون المنافسة لتمثل دعما قويا لشركات القطاع المختلط التي أخذت تنهض من جديد على الرغم من ظروف الإقراض الصعبة والمنافسة غير العادلة». وأشار إلى ان قيمة الأسهم في تلك الشركات

أخذت بالصعود بشكل مطرد موضحا أن ذلك يعكس ظاهرة صحية ليس فقط للشركات المعنية. بل كذلك للمستثمرين الجدد. وأكد أن مؤشر حركة الأسهم لسوق بغداد لأوراق المالية يثبت صحة ذلك حيث تضاعفت أرقام بعض أسهم الشركات بعد تحسن الظروف الأمني.

سوق العراق للأوراق المالية تشهد إنخفاضا في حركة أسهمها التداولية

من حيث عدد الأسهم المتداولة (80,9٪) وحجم التداول بنسبة (68,6٪) وجاء قطاع الصناعة ثانيًا من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة (15,2٪) مشيرًا إلى ان قطاع الفنادق حل ثانيًا من حيث حجم التداول بنسبة (15٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية . وقد تميزت الجلسة بالارتفاع المؤشر القياسي للقطاعات المصرف بنسبة (20,352٪) والصناعة بنسبة (20,777٪) والفنادق بنسبة (20,380٪) والزراعة بنسبة (20,013٪) واستقر المؤشر

القياسي لقطاع التأمين على نفس معدل تقاطعه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعي الاستثمار بنسبة (20,01٪) ولقت البيان إلى ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة (3,529٪) عندما انقل على (191,225) نقطة. اما العقود المنفذة لغير العراقيين فقد تم تنفيذ خمسة عقود على أسهم شركات قطاعي الخدمات والصناعة تجاوز عدد الأسهم المتداولة لها (9) مليون سهم بقيمة تجاوزت (25) ملايين دينار وعليه ومن مجموع (91) شركة مدرجة

التي غصت بها شوارع العاصمة بغداد وشوارع المدن والمحافظات الأخرى كان يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة جدا في حل مشكلة السكن .. ونحن هنا لا نريد أن نقلل من دور هذه القطع الكونكريتية بوصفها - ضرورة ظرفية - أملت لها التداعيات الأمنية على خطة فرض القانون التي حققت نتائج ملموسة ، ولكننا نود أن نلفت الانتباه إلى أن السرعة والإمكانات البشرية والمادية التي تم تنفيذ إغلاق الشوارع بها في المناطق والأحياء بقطع كونكريتية مختلفة القياسات والتصاميم وبعاد هائلة ، كانت عالية جدا وتنبئ بوجود إمكانات كبيرة لو سخرت في تنفيذ الخطط التي توصي بها الدراسات والبحوث التي عادة ما ي طرحها المعنويون لمعالجة مشكلة السكن - إذا ما توفرت الهممة التي صاحبت العمل بإنتاج القطع الكونكريتية - فإنها ستساهم مساهمة كبيرة في معالجة هذه الإشكالية .. والأمر المميز هنا ، هو السرعة في التنفيذ - صحيح ان أعداد القطع الكونكريتية لا يستوجب أكثر من أعداد القوالب وتحضير الحديد ثم ربطه وإملائه بالخرسانة - إلا ان هذه التفاصيل تشكل جانبا مهما من عمليات البناء بجانب توفير البنية التحتية في مواقع المشاريع المقترحة فهل بالإمكان أن تسخر ذات الإمكانيات في معالجة عمليات البناء التي ينتظرها البلاد .. والسؤال الذي يطرحه الجمهور وباستمرار يتعلق بجدوى وجود هذه القطع الخرسانية بعد الاستقرار الأمني ؟ وكيف لنا أن نستثمر هذه القطع الخرسانية في المشاريع الاقتصادية ، فهل من المعقول أن تهدر الأموال الكبيرة التي انقفت عليها - بعد زوال شبح الإرهاب بشكل كلي - وهل هناك إمكانية لتشجيع الباحثين في الجامعات والمراكز البحثية الأخرى في البحث عن مشاريع الواقعية التي يمكن أن تستخدم فيها هذه القطع الخرسانية ؟ .. أحدهم اقترح علينا الكتابة عن إمكانية استخدام هذه القطع الخرسانية في مشاريع الزراعة بشكل عام .. في حين يرى البعض ان هذه المشاريع الزراعية يمكن استخدامها في إقامة الأحياء السكنية التي تضم الورش الصناعية الصغيرة .. وما بين هذا وذاك فإن هناك إمكانية لاستثمار هذه الثروة الخرسانية (في مشاريع يمكن أن تشيّر لها أصابع المتخصصين .. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الجهات المعنية بأمر هذه (الغاية الخرسانية) والمراكز البحثية في الجامعات إلى الالتفات لهذه الثروة التي تقدر لكلف الإجمالية لها بنحو (140) مليار دينار بغية إيجاد المخرج الواقعية لاستثمارها بدلا من هدرها بجانب ما ستشكله من عبء إضافي على البيئة .

بمشاركة رجال أعمال عراقيين انطلاق فعاليات المنتدى الثاني لأصحاب الأعمال بالدول العربية وأمريكا الجنوبية

بغداد/ المدى

دعت وزارة الصناعة عبر القطاع المختلط أصحاب رؤوس الأموال العراقيين بضرورة توجيه استثماراتهم إلى داخل العراق. وأشار بيان للوزارة إلى «ما يمثله من سوق واعدة تتمتع بقدرة استيعابية تمتد وفي الأقل لعشرين عاما قادمة مع ما يتمتع به العراق من ثروة نفطية هائلة». وقال البيان ان «العراق يتجه نحو سن قوانين تحمي المنتج المحلي وحماية المستهلك وقانون المنافسة لتمثل دعما قويا لشركات القطاع المختلط التي أخذت تنهض من جديد على الرغم من ظروف الإقراض الصعبة والمنافسة غير العادلة». وأشار إلى ان قيمة الأسهم في تلك الشركات

أخذت بالصعود بشكل مطرد موضحا أن ذلك يعكس ظاهرة صحية ليس فقط للشركات المعنية. بل كذلك للمستثمرين الجدد. وأكد أن مؤشر حركة الأسهم لسوق بغداد لأوراق المالية يثبت صحة ذلك حيث تضاعفت أرقام بعض أسهم الشركات بعد تحسن الظروف الأمني.

سوق العراق للأوراق المالية تشهد إنخفاضا في حركة أسهمها التداولية

من حيث عدد الأسهم المتداولة (80,9٪) وحجم التداول بنسبة (68,6٪) وجاء قطاع الصناعة ثانيًا من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة (15,2٪) مشيرًا إلى ان قطاع الفنادق حل ثانيًا من حيث حجم التداول بنسبة (15٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية . وقد تميزت الجلسة بالارتفاع المؤشر القياسي للقطاعات المصرف بنسبة (20,352٪) والصناعة بنسبة (20,777٪) والفنادق بنسبة (20,380٪) والزراعة بنسبة (20,013٪) واستقر المؤشر

القياسي لقطاع التأمين على نفس معدل تقاطعه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعي الاستثمار بنسبة (20,01٪) ولقت البيان إلى ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة (3,529٪) عندما انقل على (191,225) نقطة. اما العقود المنفذة لغير العراقيين فقد تم تنفيذ خمسة عقود على أسهم شركات قطاعي الخدمات والصناعة تجاوز عدد الأسهم المتداولة لها (9) مليون سهم بقيمة تجاوزت (25) ملايين دينار وعليه ومن مجموع (91) شركة مدرجة

التي غصت بها شوارع العاصمة بغداد وشوارع المدن والمحافظات الأخرى كان يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة جدا في حل مشكلة السكن .. ونحن هنا لا نريد أن نقلل من دور هذه القطع الكونكريتية بوصفها - ضرورة ظرفية - أملت لها التداعيات الأمنية على خطة فرض القانون التي حققت نتائج ملموسة ، ولكننا نود أن نلفت الانتباه إلى أن السرعة والإمكانات البشرية والمادية التي تم تنفيذ إغلاق الشوارع بها في المناطق والأحياء بقطع كونكريتية مختلفة القياسات والتصاميم وبعاد هائلة ، كانت عالية جدا وتنبئ بوجود إمكانات كبيرة لو سخرت في تنفيذ الخطط التي توصي بها الدراسات والبحوث التي عادة ما ي طرحها المعنويون لمعالجة مشكلة السكن - إذا ما توفرت الهممة التي صاحبت العمل بإنتاج القطع الكونكريتية - فإنها ستساهم مساهمة كبيرة في معالجة هذه الإشكالية .. والأمر المميز هنا ، هو السرعة في التنفيذ - صحيح ان أعداد القطع الكونكريتية لا يستوجب أكثر من أعداد القوالب وتحضير الحديد ثم ربطه وإملائه بالخرسانة - إلا ان هذه التفاصيل تشكل جانبا مهما من عمليات البناء بجانب توفير البنية التحتية في مواقع المشاريع المقترحة فهل بالإمكان أن تسخر ذات الإمكانيات في معالجة عمليات البناء التي ينتظرها البلاد .. والسؤال الذي يطرحه الجمهور وباستمرار يتعلق بجدوى وجود هذه القطع الخرسانية بعد الاستقرار الأمني ؟ وكيف لنا أن نستثمر هذه القطع الخرسانية في المشاريع الاقتصادية ، فهل من المعقول أن تهدر الأموال الكبيرة التي انقفت عليها - بعد زوال شبح الإرهاب بشكل كلي - وهل هناك إمكانية لتشجيع الباحثين في الجامعات والمراكز البحثية الأخرى في البحث عن مشاريع الواقعية التي يمكن أن تستخدم فيها هذه القطع الخرسانية ؟ .. أحدهم اقترح علينا الكتابة عن إمكانية استخدام هذه القطع الخرسانية في مشاريع الزراعة بشكل عام .. في حين يرى البعض ان هذه المشاريع الزراعية يمكن استخدامها في إقامة الأحياء السكنية التي تضم الورش الصناعية الصغيرة .. وما بين هذا وذاك فإن هناك إمكانية لاستثمار هذه الثروة الخرسانية (في مشاريع يمكن أن تشيّر لها أصابع المتخصصين .. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو الجهات المعنية بأمر هذه (الغاية الخرسانية) والمراكز البحثية في الجامعات إلى الالتفات لهذه الثروة التي تقدر لكلف الإجمالية لها بنحو (140) مليار دينار بغية إيجاد المخرج الواقعية لاستثمارها بدلا من هدرها بجانب ما ستشكله من عبء إضافي على البيئة .